(٥)

المشهد الاجتماعي

أ.د. عزيز حيدر

مقدمة

يصادف في العام ٢٠٠٨ مرور ٦٠ عاماً على إعلان دولة إسرائيل. لهذا يكتسب التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٧ أهمية خاصة لكونه يقدم المؤشرات إلى نتائج التطورات والأحداث التي مر بها المجتمع في ستة عقود. فالتقرير الاستراتيجي يشير إلى الوضع الذي وصله هذا المجتمع في تطوره واتجاه التطورات الحالية وتأثيرها على مستقبله. كما أن هذا التقرير يشمل التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية، والتي كانت لها تداعيات ومضاعفات وتبعات مهمة وكشفت عن مؤشرات اجتماعية ذات أبعاد عميقة. نظراً للأهمية التي نعزوها لهذا التقرير فإننا سنسهب في وصف بعض الظواهر في محاولة لرسم بروفيل عام للوضع الاجتماعي مع التركيز على التطورات في العام ٢٠٠٧. غني عن الذكر أن التطورات الداخلية قد تأثرت أيضاً بعمليات العولمة والخصخصة الاقتصادية وانحسار دور الدولة وتراجعها مقابل نمو قوة المجتمع المدني ورأس المال والأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة.

تعتبر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية من المؤشرات المهمة في الدراسات الإستراتيجية اليوم على اعتبار أنها تقيس درجة مناعة المجتمع ومدى قدرته على مواجهة الأزمات الخارجية والداخلية. هذه الخصائص يتم التعبير عنها في الأبحاث العلمية عن طريق قياس أربعة أنواع من رأس المال: رأس المال البشري، رأس المال المؤسسي، رأس المال المنتج ورأس المال البيئي. تحدد هذه المؤشرات درجة تطور المجتمع والدولة وتستخدم في مقارنة الدول على سلم التطور والمناعة. ورغم إمكانية الفصل بين هذه المؤشرات لأغراض التقييم والمقارنة فهي متشابكة ومتداخلة وتؤثر في بعضها البعض، بحيث أن المؤشر الذي يعتبر مرة متغيرا ثابتا يعتبر في حالات أخرى مؤشرا تابعا. وهكذا فإن الخصائص الاجتماعية التي نركز عليها في هذا الفصل هي نتاج لمستوى تطور رؤوس الأموال الأربعة المذكورة ولكنها في الوقت نفسه تعتبر خصائص ذات تأثير على تحديد مستوى رأس المال من جميع الأنواع ومستوى استخدامها في عملية التطور وكذلك مؤشرات على درجة المناعة. فهي تعتبر محددات مهمة لدرجة التضامن الاجتماعي ودرجة

تضامن المجتمع ومكوناته المختلفة مع الدولة ومدى استعداد الجماعات والأفراد لبذل مجهودهم للمساهمة في عملية التطور وشعورهم بأن الدولة توفر أسباب الرفاهية لسكانها.

بناء على ما تقدم فإن هذا الفصل يعنى بالتركيبة السكانية، التركيبة الإثنية، نتائج الهجرة إلى إسرائيل وأثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الخصائص الاجتماعية في إسرائيل، ومن ثم تأثير هذه الخصائص على احتمالات مواجهة الأزمات الخارجية والداخلية.

التركيب السكاني: إن التركيب السكاني في العام ٢٠٠٧ هو حصيلة تطورات عميقة استمرت منذ قيام إسرائيل. لكن لا شك في أن التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي، منذ ١٩٦٧، كانت سريعة وحاسمة في تشكيل التركيب السكاني، الإثني والثقافي، وتشكل القطاعات الإثنية والطبقية المنغلقة على نفسها. وكان من أهم نتائج هذه التطورات الانقلاب السياسي العام ١٩٧٧، الذي ساهم في تسريع وتيرة التغيرات وتعميق عملية تبلور هذه القطاعات. ويجدر بنا أن نؤكد أن تعديل قانون "العودة" العام ١٩٧٠ كان قد وضع الأساس القانوني لتوسيع حدود الهوية المدنية الإسرائيلية، بحيث تشمل مهاجرين غير- يهود، وإحداث التحولات الجوهرية في التركيب السكاني والإثني، ومن هنا إحداث تحولات جذرية في مضمون الهوية القومية والدينية والمواقف من الهجرة.

الهجرة وتحول التركيب السكاني: ليس من الممكن تقدير التأثير الذي يمكن أن ينتج عن الهجرة في عام واحد مهما كان حجم هذه الهجرة. وإضافة لذلك فإن عدد المهاجرين إلى إسرائيل تضاءل في السنوات الأخيرة إلى حدّ كبير، ولذلك فإن ما يمكن عمله هو دراسة نتائج الهجرة المتراكمة منذ قيام إسرائيل وتحديد أثرها في التركيب السكاني.

تعتبر إسرائيل إحدى الدول البارزة في استيعاب المهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية، مثل دول الهجرة الأخرى في العالم (كندا، الولايات المتحدة، أوستراليا ونيوزيلاندا). ولذلك فإن الهجرة كانت العامل الأهم في تغيير تركيب السكان الديمغرافي والإثني، ومن هنا تأثيرها العميق في التحولات والتطورات التي حصلت وتحصل في شتى المجالات.

شكلت الهجرة واحداً من العوامل الرئيسة في زيادة عدد السكان قبل قيام إسرائيل وبعده ولذلك فميزة سكان إسرائيل أنهم مهاجرون مستوطنون. ففي الفترة ١٩٤٨- ٢٠٠٦ هاجر إليها أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون، شكلوا حوالي ٤٠٪ من الزيادة في عدد السكان في هذه الفترة[١].

كما أسلفنا، في العام ١٩٧٠ كرست الدولة ثقل الانتماء الإثني بصورة عميقة، على حساب الجغرافيا، بواسطة تعديل قانون العودة ومنح الحق بالهجرة للذرية غير اليهودية التي تنتمي لأصل يهودي حتى الجيل الثالث. وبهذا فقد سمح التعديل بهجرة مئات الآلاف من غير اليهود يشكلون نسبة عالية من مجمل المهاجرين وما زالت هذه النسبة ترتفع من عام لعام. وهي تؤثر في تركيبة السكان الإثنية وتخلق خلافات شديدة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة بين المتدينين وغير- المتدينين. كان من نتائج هذه الهجرة الأولية تغيير تصنيف السكان في السجلات الرسمية وخاصة وزارة الداخلية.

فبسبب هذه الهجرة أجريت تغييرات أساسية على تصنيف السكان حسب الدين وعلى تعريف الفئات السكانية ابتداء من المسح السكاني العام ١٩٩٥ [٢]: إذ بدأت دائرة الإحصاء المركزية ووزارة الداخلية تميز بين المسيحيين العرب ومسيحيين آخرين وأضيفت فئة جديدة للتصنيفات السكانية هي فئة "غير مصنفين حسب الدين". بالإضافة إلى هذه

الفئة هناك جماعات صغيرة تنتمي للبوذية والهندوسية والسمرة يوضع جميعهم ضمن فئة "آخرون" . وقد جمع كل هؤلاء مع السكان اليهود في فئة واحدة تسمى "اليهود وآخرون" ، مقابل "العرب" ، منذ العام ٢٠٠٢ . كما يشمل السكان منذ العام ٢٠٠٠ حوالي خمسة آلاف لبنانيين منحت لهم الهوية الإسرائيلية . ومعظمهم (٣٥٠٠) سجلوا من دون الإشارة إلى دينهم، إلا أن هذه الفئة تم ضمها في النشرات الرسمية إلى السكان العرب[٣] .

بهذا فإننا أمام ظاهرة جديدة تتمثل في تشكيل القطاع الإسرائيلي غير اليهودي . ويشير هذا التحول في السياسة الإسرائيلية نحو الهجرة إلى تحول عميق في الفكر الصهيوني التقليدي وخاصة في قضية صبغة الدولة اليهودية . للدلالة على التأثير الذي أحدثته هذه الهجرة في الحلبة السياسية تكفي الإشارة إلى أن تصويت المهاجرين غير- اليهود في انتخابات الكنيست العام ٢٠٠٣ تسبب في النجاح الكبير الذي حصل عليه حزب شينوي . إذ كان تصويتهم بالأساس ضد المتدينين الذين يقفون حائلاً أمام حل مشاكلهم التي تنبع من كونهم ليسوا يهوداً خاصة في الأحوال الشخصية . ومن المؤكد أن هذا التحول وما سببه من تغيير في التركيب السكاني سوف تكون له نتائج بعيدة المدى في كل مجالات الحياة وبشكل خاص في قضية تعريف الدولة والعلاقة بين الدولة والدين . وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإسرائيليين من غير اليهود تشغل بال الكثير من المفكرين والسياسيين، وهي تعتبر واحدة من أهم القضايا التي يتداولها المجتمع الإسرائيلي، خاصة إثر القرارات المهمة التي اتخذت بشأنها العام ٢٠٠٧ .

وبتأثير تركيبة المهاجرين الإثنية منذ ٢٠٠١ فقد هبطت نسبة اليهود إلى ٧٦٪ والباقي هم "الآخرون" ، دون حساب عدد العمال الأجانب وأبناء عائلاتهم .

جدول رقم ١ : سكان إسرائيل في نهاية العام ٢٠٠٥ حسب الدين (بالآلاف)[٤]

المجموع	٦،٧٥٧,٢
اليهود وآخرون	٥،٦١٣,٦
منهم : اليهود	٥،٣١٣,٨
مسيحيون غير عرب	٢٧,٧
غير مصنفين حسب الدين	٢٧٢,٢
العرب	١،١٤٨,٦
منهم : المسلمون	٨٩٩,٧
المسيحيون	١٣٣,٨
الدروز	١١٥,٢

المصدر: تم حسابها من كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,١ و ٢,٧، وهي لا تشمل حوالي ٢٣٣,٥ سكان القدس الشرقية، بينما تشمل حوالي العشرين ألف نسمة من العرب ذوي الجنسية الإسرائيلية المقيمين في مدينة القدس وقرى بيت صفافا وأبو غوش وبيت نقوبا

منذ العام ٢٠٠٠ يتقلص عدد المهاجرين وترتفع نسبة المهاجرين غير اليهود بينهم. فقد انخفضت نسبتهم من الزيادة السكانية في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٦ إلى ١٦٪ فقط[٥]. في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وصل حوالي ١٣٣ ألف مهاجر منهم فقط حوالي ٦٠٪ يهود[٦]، وفي العام ٢٠٠٧ وصل ١٣ ألف مهاجر حسب قانون "العودة" منهم حوالي ١٠ آلاف غير يهود[٧].

في العام ٢٠٠٧ حدث تحول مهم في موقف الدولة والمتدينين من المهاجرين غير اليهود إثر الاتفاق الذي وقعه الحاخام شلومو عمار (شرقي) مع وزير العدل لتقديم مشروع قانون يسمح بالزواج المدني داخل فئة غير اليهود، ما يعني الاعتراف المباشر بهذه الفئة من "غير المصنفين حسب الدين" في إسرائيل.

إن أهمية الهجرة تتجاوز التأثير على حجم السكان ومعدلات الزيادة بأنها تشكل متغيراً مهماً في تحديد خصائص المجتمع الإثنية والثقافية وتشكيل البناء الطبقي والتوزيع الجغرافي للسكان. ويكمن هذا التأثير في طبيعة التركيب الإثني للمهاجرين الذي أثر على تركيب السكان.

التوزيع الجغرافي للسكان

تأثر التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل بسياسة استيعاب المهاجرين وسياسة توزيع السكان التي اتبعتها الدولة منذ نشأتها؛ في السنوات الأولى من قيام إسرائيل وجهت الحكومات الأولى أهمية خاصة لتوزيع السكان في المناطق البعيدة عن مركز البلاد (الشمال والجنوب) والقدس. كما وجهت اهتماماً خاصاً لقضية تهويد الجليل نظراً لكونه يشمل الجزء الأكبر من السكان العرب.

جدول رقم ٢ : التغيير في توزيع السكان حسب الألوية ١٩٤٨- ٢٠٠٥

	١٩٤٨		٢٠٠٥	
	آلاف	النسبة	آلاف	النسبة
المجموع	٨٧٢,٧	١٠٠	٦،٩٩٠,٧	١٠٠
القدس	٨٧,١	١٠,٢	٨٥١,٤	١٢,٢
الشمال	١٤٤,٠	١٦,٨	١،١٨٥,٤	١٧,٠
حيفا	١٧٥,١	٢٠,٥	٨٥٨,٠	١٢,٣
المركز	١٢٢,٠	١٤,٣	١،٦٤٩,٨	٢٣,٦
تل-أبيب	٣٠٥,٧	٣٥,٧	١،١٩٠,٠	١٧,٠
الجنوب	٢١,٤	٢,٥	١،٠٠٢,٤	١٤,٣
الضفة الغربية (يهودا والسامرة)	--	--	٢٤٧,٣	٣,٥

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٦، جدول ٢,٧

رغم عدم تغيير سياسة توزيع السكان المعلنة فقد أدى اتجاه التوزيع وتطبيقاته العملية إلى تركيز السكان في مركز

البلاد والساحل بمساعدة الحكم المركزي (٩ , ٥٢٪ في المركز وتل-أبيب وحيفا إضافة إلى أن مدينتي عسقلان وأشدود الساحليتين تعتبران من لواء الجنوب).

أصبح من الصعب تقسيم سكان إسرائيل حسب المنشأ كما كان متبعاً: فتقسيمهم إلى أشكناز وشرقيين كان يعتمد على المعطيات حول مكان ولادة المهاجر ومكان ولادة الأب بالنسبة للجيل الأول الذي ولد في البلاد. بما أن المعطيات الرسمية تعتبر الجيل الثالث "مواليد إسرائيل" من دون الإشارة إلى بلد الجد فإنه لا يمكن التمييز بين مواليد البلاد من أصل أشكنازي أو من أصل شرقي. وتصل نسبة هؤلاء إلى ٥ , ٣٥٪ من سكان إسرائيل ويسجلون على اعتبار أن منشأهم إسرائيل. لذلك فإن المعطيات حول تركيز كل فئة في المناطق الجغرافية المختلفة تشمل فقط المهاجرين وأبناءهم وتستثني الجيل الثالث.

جدول رقم٣: توزيع اليهود حسب المنشأ في نهاية العام ٢٠٠٦

مواليد إسرائيل	٥ , ٣٥٪
آسيا	٨ , ١٢٪
إفريقيا	٨ , ١٥٪
أوروبا-أميركا	٩ , ٣٥٪

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٢٥

يتضح من المعطيات أن الجيل الثاني من مواليد إسرائيل (أبناء مواليد إسرائيل) ويشكلون أكثر من ثلث سكان البلاد نسبتهم عالية جدا في مدن مركز البلاد والقريبة منها وفي المستوطنات في الضفة والقطاع[٨].

أما اليهود من اصل أوروبي-أميركي فيشكلون حوالي ٣٦٪ من السكان، ويتركز هؤلاء في مناطق حيفا وتل- ابيب وقضاء عسقلان (أي مناطق الساحل) بنسبة أعلى بكثير من نسبتهم القطرية. وأما اليهود من اصل إفريقي فان تركيزهم أعلى من نسبتهم القطرية (١٦٪) في أقضية صفد، عسقلان وبئر السبع[٩].

في السنوات الأخيرة تتواصل نفس وجهات الهجرة الداخلية المعروفة منذ فترة طويلة: هناك ثلاث مناطق كانت الهجرة إليها إيجابية، هي لواء المركز ولواء تل-أبيب والضفة الغربية وكانت أعلى نسبة من الهجرة الداخلية إلى الضفة حيث بلغت ثلث عدد المهاجرين[١٠].

ويتبين أن الهجرة من الأقضية القروية البعيدة عن مركز البلاد ناتجة عن تنقل مهاجري سنوات التسعين[١١]. ما يعني أن المهاجرين الجدد يتنقلون في اتجاهين متعاكسين: منهم من ينتقل من المناطق البعيدة عن المركز (خاصة جنوب البلاد) إلى المناطق الساحلية ومنهم من يتركون المركز إلى مناطق بعيدة (خاصة شمال البلاد).

يمكن أن نستنتج أن توزيع السكان في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ يتناقض مع السياسة التي وضعتها الدولة عند قيامها وهو مؤشر واضح على فشل سياسة توزيع المهاجرين ما عدا النجاح الجزئي في إسكان الجنوب.

تكمن أهمية توزيع السكان في أنها تشكل مؤشرًا على الفرص الاقتصادية: ذلك أن معدلات البطالة والفقر في

الأطراف أعلى منها في المركز . كما أن نسبة السكان الشرقيين في الأطراف خاصة مدن التطوير أعلى من نسبة السكان الغربيين ما يعني أن هناك تطابقا معينا بين مكان السكن والمنشأ والوضع الاقتصادي[١٢] .

الشروخ الإثنية في إسرائيل ٢٠٠٧

إن أكثر ما يميز الشروخ الإثنية في إسرائيل اليوم هو اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع واتساع اللامساواة في توزيع موارده على أساس إثني وتبلور الهويات الثقافية والحدود بينها . ويرافق ذلك التحولات في معنى ومضمون الهوية . وقد تأثرت هذه التحولات بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالخصخصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة وتغيير نظام الضمان الاجتماعي، والتي أدت إلى توسيع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية وبين الجماعات الإثنية (كما سنوضح لاحقاً) .

شملت عملية الخصخصة والليبرالية الاجتماعية والثقافية جميع نواحي الحياة وحملت في طياتها الاعتراف بشرعية "التعدد الثقافي" في إسرائيل . هذا الاعتراف بالتعددية يتناقض مع الفكرة الصهيونية المركزية لدمج الجاليات التي تمثلت في تطبيق سياسة "فرن الصهر" . والحقيقة أن هذا الاعتراف يعني تكريس تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية والاعتراف بالمصالح المختلفة لهذه القطاعات والقبول بمبدأ التنافس على توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والنفوذ . وقد أدى تمثيل هذه القطاعات بواسطة أحزاب سياسية خاصة بها إلى تحويلها إلى قطاعات منغلقة على نفسها . وأصبح واضحاً أن قضايا العلاقات بين الفئات المختلفة وجماعات الهوية تلازم التحولات الاقتصادية .

تؤدي العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد وقضايا الهوية (التطابق بين الوضع الاقتصادي والانتماء الإثني) إلى تحولات في التركيب الإثني للسكان وإلى أن يعيش المجتمع الإسرائيلي صراعاً دائماً بين مجموعات مختلفة على محاور متعددة (الفجوات الاقتصادية، الانتماء الإثني، مستوى التعليم، درجة التدين، مكان السكن)، متداخلة ومتشابكة ومتقاطعة وبزخم مختلف[١٣] .

منذ هجرة اليهود الشرقيين، خاصة من المغرب، عكس التعبير "الشرخ الإثني" الفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية بين الشرقيين والغربيين رغم أنه لم يعد يعكس الواقع بدقة : في المعطيات الرسمية يتم التمييز بين مواليد آسيا وإفريقيا وبين مواليد أوروبا وأميركا وهذا تسبب في اعتبارهما وحدتي تحليل أساسيتين . ولكن ارتفاع نسبة مواليد البلاد أدى إلى التمييز بينهما حسب منشأ الأب . كما أن بروز جماعات مهاجرة من بلد معين (مثل الروس والأثيوبيين) أعطى أهمية أكبر لخصائصهم من التقسيمات السابقة .

يضم الشرقيون فئات وشرائح عديدة غير منسجمة في كثير من الخصائص مثل المنشأ، اللهجة، نمط الحياة، درجة التدين والميول السياسية . تعرف الغالبية العظمى من الشرقيين نفسها بأنها "يهود تقليديون" أو "محافظون"، إلا أن هذا التعريف لا يعني أنهم جماعة منسجمة في درجة تدينها وتقليديتها . فبينهم شرائح يمكن أن تعتبر جزءًا من المتدينين الحريديم وفي طرف آخر شرائح يمكن أن تصنف على الفئات العلمانية . ولكن المجتمع الشرقي الحريدي كان في الأساس رد فعل ثقافي وسياسي من الجيل الثاني والثالث على أسلوب الاستيعاب المذل الذي استخدمته الدولة

مع الجيل الأول[١٤].

في العام ٢٠٠٧ استمرت حركة شاس في تزويد الحريديم الشرقيين بالبنية التحتية (مؤسسات الحركة المتنوعة) والتنظيم السياسي والموارد المادية. بالمقابل، احتفلت حركة "القوس الشرقي" العام ٢٠٠٧ بمرور عشر سنوات على تأسيسها. ارتبط نشوء الحركة بمحاولة الشرقيين ذوي الميول العلمانية الاندماج في النخبة الحاكمة عن طريق الاندماج في شرائح الطبقة الوسطى الإسرائيلية. اتبعت هذه النخبة استراتيجية تمثلت في السكن في الضواحي والمناطق الأشكنازية، والاستثمار في التعليم الأكاديمي والمبادرات الاقتصادية لضمان الحراك المهني- الاقتصادي وكذلك استخدموا استراتيجية "الزواج المختلط". هكذا نشأت نخبة شرقية سياسية، اقتصادية وثقافية مشابهة في خصائصها الطبقة الوسطى الإسرائيلية الأشكنازية. قادت هذه النخبة شبه ثورة شرقية- علمانية نخبوية منذ أواسط التسعينيات. فقد كان ظهور حركة "القوس الشرقي" ونشاطها استمراراً للثورة الثقافية التي بدأها الشرقيون في نهاية السبعينيات. وأعقب ظهورها حركة ثقافية قوية في مجال المسرح ونشر الكتب وحركة نسوية شرقية "أحوتي". ولكن نجاح هذه الحركة بقي محدودا لأنها لم تتحول إلى حركة شعبية[١٥]. يذكر أن الخلافات الداخلية بين قادة الحركة شملت العديد من المجالات مثل الموقف من المتدينين الشرقيين والثقافة العربية وغيرها ما أدى إلى انسحاب عدد من المؤسسين وضعف أداء الحركة[١٦]

في العام ٢٠٠٧ كشف عن عدد غير قليل من حالات التمييز في مؤسسات التعليم الحريدي بين الغربيين والشرقيين وفي حالات عديدة تم الفصل بين الطلاب من الطرفين في المؤسسة نفسها أو فصل بين المؤسسات[١٧]. وفي هذا العام حسمت واحدة من أبرز قضايا التمييز ضد الشرقيين في مؤسسات التعليم الحريدي: قدمت منذ سنوات شكوى للمحكمة ضد رفض الطالبات الشرقيات في المدارس فوق الثانوية التابعة للحريديم اللتوانيين، وتبين أن المسؤولين عن الجهاز خصصوا حصة تساوي ٣٠٪ للشرقيات. أخيراً انتهى النقاش القانوني بقرار يفرض إجراء امتحان قبول لجميع المتقدمات للالتحاق ويقوم بإجرائه طرف خارجي[١٨].

تشير التطورات في العام ٢٠٠٧ إلى أن الشرخ الأشكنازي- الشرقي ما زال أساسياً في فهم التطورات في إسرائيل رغم أن تعابيره اختلفت عن الماضي: تميز العقدين الأخيرين بتغلغل الشرقيين في مؤسسات الدولة المختلفة وإحياء ثقافتهم وتصاعد قوتهم السياسية. نتج عن ذلك شعور الأشكناز بالخوف من تراجع قوتهم وهيمنتهم. واشتد هذا الشعور أكثر عندما تبين أن المهاجرين من روسيا لم ينضموا إلى الأشكناز، وإنما يعتبرون أنفسهم جالية متميزة عن كل الإسرائيليين، واتجهوا نحو تنظيم أنفسهم سياسياً وكرسوا اختلافهم الاجتماعي والثقافي في شتى المجالات. كما أن تصاعد قوة المتدينين الحريديم من أصل غربي (متمثلة بسن القوانين والتمويل الحكومي لمؤسساتهم) شكل مصدر خوف لدى الأشكناز العلمانيين على استمرار هيمنتهم في المجتمع الإسرائيلي.

على هذه الخلفية شهدت السنوات الأخيرة، منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، توسع الفعاليات التي تبرز تشكيل القطاع الإثني الأشكنازي في المجتمع الإسرائيلي(أنظر لاحقاً). ويمكن اعتبار هذه الظاهرة من أهم التطورات التي شهدتها إسرائيل منذ عهد الاستيطان وحتى الآن. فهي ظاهرة تحمل أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مهمة

جداً: فهي تؤشر إلى انحسار الهيمنة الأشكنازية بصفتها النمط الثقافي والاجتماعي الذي يعكس "الإسرائيلية"، أي أنها التيار المركزي الذي يفترض أن يقترب منه ويتقمصه المهاجرون غير الأشكناز. وليس هناك شك في أن هذا التطور جاء على خلفية تبلور القطاعات الإثنية في إسرائيل ورد فعل على الهجمة التي بدأها الشرقيون والمتدينون منذ سنوات ضد هيمنة الأشكناز في جميع مجالات الحياة وضد التطابق بين الأشكنازية والدولة. يأتي هذا الشعور والسلوك من جانب الأشكناز رغم أنه بعد ستة عقود على قيام الدولة ما زالت معظم النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في إسرائيل من أصول أشكنازية. لكن من جهة أخرى، تميزت السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٦ ببروز الشرقيين في أعلى درجات السياسة في إسرائيل. فقد أشغلوا الوزارات المهمة في الحكومات المتعاقبة (المالية، الخارجية، الدفاع)، وصلوا إلى قيادة أحزاب كبيرة، تنافسوا على رئاسة الوزراء ونجحوا في الوصول إلى رئاسة الدولة. في العام ٢٠٠٧ اختفوا جميعا عن المناصب القيادية في الحكومة والأحزاب، والوزراء الشرقيون في الحكومة يشغلون وزارات لا تعتبر مهمة[١٩]. كذلك تجدر الإشارة إلى أن العقد الأخير شهد زيادة تأثير الشرقيين في الجيش إثر نجاح عدد ملموس منهم في الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن الكثير من الشرقيين اعتبروا قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، مؤشراً على ملاحقة النخب الأشكنازية لهم.

في هذا السياق الإثني نرصد واحدة من أهم التطورات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ قيام الدولة. وهي تتمثل في بدايات ظهور قطاع إثني جديد هو "القطاع الأشكنازي". فحتى وقت قريب لم يظهر على السطح القطاع الذي يمثل نمط حياة وأفكار الإسرائيليين القدامى. وهذا القطاع ما زال منقسماً على نفسه، سياسياً، وحتى الانتخابات الأخيرة مثلته ثلاثة أحزاب حالياً وهي "شينوي" و "ميرتس" و "إسرائيل الأخرى". أما بعد انتخابات العام ٢٠٠٦ فإن ميرتس هو الحزب الوحيد الذي يمثله، إلا أن القيادات الأشكنازية العلمانية عادت وسيطرت على جميع الأحزاب الكبيرة. ولكن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً مهماً تمثل في بداية الدعوة لتعزيز هوية أشكنازية مختلفة عن الهوية الإسرائيلية التي يدعون أنها سلبتهم تميزهم وأصبحت تعني مضامين مختلفة عن المضامين التي حاول مؤسسو الحركة الصهيونية والدولة "الأشكناز" ترسيخها.

بدأت النشاطات التي تهدف إلى تنمية وتعزيز الهوية الأشكنازية في أواخر التسعينيات. شملت هذه الفعاليات إنتاج أفلام سينمائية وتلفزيونية ونشر كتب ومقالات وعقد ندوات ومؤتمرات وجدل مستمر في وسائل الإعلام وبشكل بارز جداً في مواقع الإنترنت. وكذلك البحث في الاختلاف بين الفئات التي تشكل مجتمعة الجماعة الأشكنازية. كذلك يلاحظ أن بين النشاطات البارزة التي يقوم بها الشباب من أصل أشكنازي تعلم الإيديش.

من الملاحظ أن الفعاليات والنشاطات المترددة والخجولة في بدايتها بدأت تأخذ منحى مختلفا في العام ٢٠٠٥: فقد تحولت إلى نشاطات واسعة الانتشار، لا تتورع عن مواجهة الخطاب الشرقي ولا تأخذ بالاعتبار ردود الفعل المحتملة في المجتمع الإسرائيلي.

في نهاية العام ٢٠٠٥ عرض في إسرائيل فيلم سينمائي عنوانه "الأشكناز" يروي قصة مجموعة من الشباب الذين يرغبون في العودة إلى جذورهم الأشكنازية التي محتها الكارثة والصهيونية بهدف خلق الإسرائيلي الجديد الذي ينكر

تراثه الأشكنازي، وبسبب شعورهم أنهم مضطرون للعيش في إسرائيل مع إسرائيليين آخرين هم الشرقيون ويرون أنفسهم ضحايا وأقلية مضطهدة، هويتها بل وحتى وجودها يمكن أن يتعرض للخطر[٢٠]. بعد أن كان الاهتمام بالفيلم خفياً وعرضه خجولاً فقد عرض الفيلم عشرات المرات في العام ٢٠٠٧.

تعتبر ظاهرة بروز القطاع الإثني الأشكنازي من أهم التطورات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي منذ نشوء الحركة الصهيونية. وهي تشير إلى أن التنوع الإثني والاختلاف الكبير في نمط الحياة والصراع على الموارد، على هذه الأسس، أصبح الظاهرة المميزة للمجتمع الإسرائيلي في عامها الستين.

في العام ٢٠٠٧ برز أكثر فأكثر تميز المهاجرين الروس والأثيوبيين في التركيب الإثني الإسرائيلي. مواقف الإسرائيليين من الجماعتين أصبحت أكثر وضوحاً وحدة. كذلك برز أكثر فأكثر الفرق الكبير في استيعاب الجماعتين في المجتمع وقدرتهما على الاندماج وتنظيم الذات والمكانة التي يتمتعان بها. لذلك من المهم استعراض علاقة المجموعتين بالمجتمع الإسرائيلي خاصة التطورات البارزة في العام الأخير.

١- المهاجرون الأثيوبيون

في نهاية العام ٢٠٠٦ وصل عددهم إلى ١٠٧ آلاف بينهم ٩٦ ألفا من اليهود والباقي "بدون تصنيف"[٢١].

يختلف الأثيوبيون تماماً عن سكان إسرائيل من ناحية المظهر ولون البشرةً ودونية الرأسمال البشري الذي يتمتعون به (مستوى التعليم والمهارات المهنية). ولذلك فهم يعكسون تجديداً ويضيفون إلى التنوع السكاني بعداً جديداً هو العنصر الذي يمثل حاجزاً يصعب اختراقه ما يصعب اندماجهم الاجتماعي. هناك ثلاث ميزات مجتمعة حددت المكانة الدونية للأثيوبيين في إسرائيل: لون البشرة والشك في يهوديتهم – وهو العنصر المشترك الأكثر أهمية بين اليهود– والرأسمال البشري المتدني في مستواه. كما أن عددهم وقدرتهم على التنظيم لا يمنحانهم فرصة تشكيل قوة سياسية مؤثرة. إضافة لذلك فإن سياسة الاستيعاب التي نفذتها حكومات إسرائيل نحوهم شكلت عاملاً مهماً في تحديد مكانتهم ونوعية اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي.

قضية التمييز ضد الأثيوبيين أصبحت قضية دائمة الظهور في السجال الاجتماعي والإعلامي واستمرت بهذا الظهور في العام ٢٠٠٧: مثلت حالة الأثيوبيين مسألة مهمة بالنسبة لليهود الاورثوذكس لان الاعتراف بيهوديتهم كان يعني الاعتراف بالتعددية في اليهودية، ما يضطرهم للاعتراف بالمحافظين والإصلاحيين وفي النهاية بالعلمانيين. ويتبين من آخر المعطيات المتوفرة أن حوالي ١١ ألف مهاجر من أثيوبيا حصلوا على الجنسية الإسرائيلية ولكنهم لم يسجلوا كيهود[٢٢].

واجه الأثيوبيون مشاكل كثيرة في التأقلم والاندماج وخصوصاً ضرورة التحول في التخصص المهني والتنظيم الاجتماعي (نقص المهارات المهنية الملائمة للاندماج في سوق عمل متطور)، فقد فشلت عملياً سياسة توزيع الأثيوبيين في مناطق مختلفة من البلاد وتكونت جاليات كبيرة في عدد من أماكن السكن مما عثّر عملية اندماجهم خاصة أنه نشأت مدارس مع أكثرية من الأولاد الأثيوبيين تعتبر لدى الإسرائيليين مدارس متدنية في المستوى ويحاولون إبعاد أبنائهم

عنها[٢٣] . ففي بعض الحالات ترك الأولاد الإسرائيليون المدارس التي التحق بها الأولاد الأثيوبيون حتى وجد هؤلاء أنفسهم منعزلين في مدارس يشكلون فيها أغلبية كبيرة أو حتى كل الطلاب[٢٤] . والنتيجة أن تحصيلهم التعليمي بقي أدنى بكثير من تحصيل الإسرائيليين .

في العام ٢٠٠٧ تكرس التمييز ضد الأثيوبيين، خاصة في مؤسسات التعليم، وأبرز هذا التمييز موقعهم المتدني في إسرائيل . فقد تم الكشف عن فصل التلاميذ الأثيوبيين عن الآخرين في مدرسة في بيتح تكفا عن طريق إقامة سياج فاصل[٢٥] وكذلك تم الكشف عن إقامة فرق خاصة من الأثيوبيين في الكشافة . ويتبين أن الأثيوبيين يواجهون سياسة التمييز من الغربيين والشرقيين على حدّ سواء .

٢- المهاجرون الروس

تميزت الهجرة الروسية الأخيرة بعدد من الخصائص التي أثرت تأثيراً كبيراً على عملية اندماج المهاجرين وتركت بصماتها على المجتمع الإسرائيلي : من ناحية عددهم فقد وصل إلى البلاد في السبعينيات حوالي ١٦٠ ألفا من المهاجرين الروس[٢٦]، ومنذ ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٦ وصل ١،٢٠٠ ألف مهاجر[٢٧] بينهم حوالي ٣٠٠ ألف من غير اليهود[٢٨] ، ومن هؤلاء حوالي ٣٠ ألفا ممن سجلوا كمسيحيين . من جهة أخرى، انتمى يهود الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى-العليا مهنياً : نسبة المتعلمين وأصحاب المهن بينهم عالية بالمقارنة مع سكان المنشأ وسكان إسرائيل : نسبة ذوي تعليم ١٣ عاما وأكثر بين المهاجرين تصل إلى ٥٥٪ مقابل ٢٨٪ من سكان إسرائيل في لحظة وصولهم . وبين هؤلاء نسبة عالية من الأكاديميين وذوي المهن الحرة والمهن التقنية[٢٩] . ساهم مستواهم الدراسي ومهاراتهم المهنية العالية في اندماجهم بسرعة في سوق العمل .

تميزت هذه الهجرة عن سابقاتها أنها علمانية بالأساس ما جعل المهاجرين الروس يختلفون عن كل الهجرات السابقة في مسألة الهويّة، لأن جزءا منهم يحمل قيما ثقافية خالية من أي بعد يهودي ديني أو علماني- قومي . كما أن عددا كبيرا ممن سجلوا يهوداً لم يعترف بكونهم يهود حسب الشريعة وهم بعيدون جداً عن أية خلفية ثقافية يهودية . لذلك لم تكن هذه هجرة صهيونية مما تسبب في العديد من المشاكل والعقبات أمام فرص اندماجهم الاجتماعي : عدم معرفة التاريخ واللغة والغربة الثقافية وصعوبة الاندماج في مجتمع تنافسي .

رغم تنوع الانتماء الديني والثقافي داخلهم فإن المهاجرين الروس يشكلون أكبر جماعة إثنية هاجرت إلى إسرائيل، وما يوحدها أنها جماعة تتكلم لغة واحدة بينما لا تشكل جماعة واحدة من ناحية المنشأ الإثني .

يميز السنوات الماضية معارضة أوساط واسعة في إسرائيل للهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً، خاصة حركة شاس . وقد برزت هذه الظاهرة بحدة في العام ٢٠٠٧ . فقد أثارت الهجرة تخوف الأشكناز القدامى الذين خاب أملهم في انضمام المهاجرين إليهم والحصول على الدعم السياسي والاجتماعي والثقافي في مواجهة الشرقيين والمتدينين، بعد أن تبين أن اتجاه المهاجرين نحو تشكيل جماعة إثنية ذات مصالح خاصة بها، وبسبب مواقفهم اليمينية- القومية شعرت بالخطر النخبة الأشكنازية والطبقة الوسطى العلمانية التي تميل عادة لما يسمى في القاموس الإسرائيلي "اليسار" . بينما

رآى فيهم آخرون منافسين وخطراً على قوتهم السياسية.

اما الشرقيون فقد تخوفوا من فقدان مكاسبهم السياسية ومواقعهم التي احتلوها منذ السبعينيات، بينما كان خوف المتدينين، خاصة الحريديم، من هبوط قوتهم وفقدان امتيازاتهم نظراً لكون الغالبية العظمى من المهاجرين غير متدينين، وجزء منهم معاد للدين والجزء الآخر لا ينتمي لليهودية ولا لأي دين آخر.

إضافة لما سبق فهذه الهجرة تحمل تهديدا للسكان القدامى من الشرائح الاجتماعية- الاقتصادية الدنيا، نظرا للتنافس على الموارد، وكذلك تحمل تهديدا للمتعلمين نظرا للتنافس على أماكن العمل، ما كان له تأثير على استقبال السكان القدامى لهم وتطور المواقف والآراء النمطية المسبقة[٣٠]. من هنا انتشر شعور من التحفظ لدى أجزاء كبيرة من السكان القدامى نحو الهجرة الروسية[٣١].

تبين الاستطلاعات أن مواقف الإسرائيليين سلبية من جانب الفئات التي رأت في المهاجرين تهديداً لفرص حراكها نحو الأعلى بسبب المنافسة على الوظائف وميزانيات الرفاه[٣٢]. ومن الناحية العملية هناك بالفعل عزلة اجتماعية داخل المدارس، وكل من الطرفين يقيم علاقات داخل جماعته ويتجاهل وجود الطرف الآخر. كما أن هناك الفصل في السكن والفصل المؤسسي (المدارس، وسائل الإعلام) وكذلك التنافس على الموارد الذي يسبب مواجهات سياسية حادة.

بعكس القوقعة والعزلة الثقافية والاجتماعية للمهاجرين الأثيوبيين تميز الروس بسرعة الاندماج السياسي والتأثير على مركز اتخاذ القرار في النظام الإسرائيلي. وهم بذلك يشبهون المتدينين الحريديم ولكن يتميزون عنهم بسرعة الاندماج في وقت قصير جداً.

تدل جميع المؤشرات على أنه رغم العراقيل فإن المهاجرين الروس مستمرون في تحقيق النجاح في التغلغل في النخب الاجتماعية والاقتصادية وليس السياسية فقط. فمبادراتهم الاقتصادية أكبر من حجمهم وقدرتهم على مراكمة الموارد فوق ما توقعته النخب الإسرائيلية. كما أن ترسيخ أقدامهم في المجال الثقافي مستمر بثقة ومواظبة. فقد انقلب الإسرائيليون من مظاهر الترحيب الجماعي والاستقبال الحافل والتطوع لمساعدتهم إلى التحفظ والتخوف والعداء. وتسود هذه المواقف السلبية في الطرفين وليس في طرف واحد. وقد تعززت هذه المواقف نتيجة نجاح قوائم المهاجرين الروس في انتخابات الكنيست والانتخابات المحلية.

مرّ حوالي العشرين عاما على بداية الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفييتي السابق وما زالوا يشعرون أنهم "روس" مقابل الإسرائيليين. هؤلاء المهاجرون يستوعبون المهاجرين، من نفس المنشأ، بأنفسهم دون حاجة لتدخل الدولة. وفي الوقت نفسه فهم يحدثون تغيرا في جوهر المجتمع الإسرائيلي في مساهمتهم الثقافية وتجذير قومية متطرفة علمانية. بعد كل هذه السنوات ما زال التمييز بين روس وإسرائيليين. في الجيل الثاني تحول الروس إلى أهم مخزن جنود للجيش. مع أن اللغة المستخدمة تشير إلى النفور إلا أن مسيرتهم تشير إلى التغلغل في مركز المجتمع. وخدمتهم في الجيش تعني تغلغلهم أكثر في النخب الإسرائيلية مستقبلاً. حجم المهاجرين (حوالي ٢٠٪ من السكان) يقلل حاجتهم للمجتمع الإسرائيلي الذي يرد بالنفور وحتى العداء. فهم يزودون أنفسهم بكل الحاجات التي تعودوا عليها في روسيا. في الحلبة السياسية ساهم الروس في ترسيخ السياسة القطاعية الإثنية

التي كانت حتى مجيئهم تميز الحريديم والشرقيين والعرب. لكن مساهمتهم الأساسية هي في علمنة القومية التي كانت مندمجة مع التدين وتعتبر مستمدة منه. هذه القومية المتطرفة ملازمة للعنصرية. وتأثيرها أصبح واضحاً في مواقف معظم الإسرائيليين. هذه المواقف تشكل أحد جوانب التأثير المتبادل بين المهاجرين الروس والمجتمع الإسرائيلي[٣٣].

من القضايا المهمة التي ما زال يواجهها المجتمع الإسرائيلي في العام ٢٠٠٧ هي قضية المهاجرين غير اليهود من بين الروس. حاولت الدولة في السنوات السابقة حل هذه المشكلة بانتهاج سياسات تهويد مختلفة خاصة في الجيش. ولكن المتدينين يعارضون هذه السياسات ويضعون العراقيل أمام تطبيقها. إلا أنه في نهاية العام ٢٠٠٧ أوصت لجنة من وزارات عديدة (لجنة حلفون) بتسريع عملية تهويد المهاجرين من غير اليهود. عدد المتهودين سنوياً حوالي ١٣٠٠. أقر رئيس الوزراء التوصيات وكذلك لجنة الوزراء للهجرة والاستيعاب. توصيات اللجنة تثير الخلافات بين المتدينين أنفسهم والمعارضة الرئيسية تأتي من طرف حركة شاس[٣٤].

يجدر الذكر أن تغلغل المهاجرين في الجيش ومستوى القيادة أصبح بارزاً مما يمنحهم قوة كبيرة في المجتمع الإسرائيلي. من جهة أخرى فإن الهجرة الروسية حملت في طياتها العديد من الظواهر الاجتماعية التي تبرز تميزها من جهة وتحد من اندماجها في المجتمع، من جهة أخرى. وكان أهم حدث كشف عنه في هذا المضمار اكتشاف خلية من النازيين الجدد (من المهاجرين غير اليهود) في منطقة المركز تقوم بالاعتداء على العمال الأجانب في تل أبيب[٣٥].

كان من النتائج البارزة لهجرة الروس المساهمة في تأجيج الصراع الديني – العلماني: فمحاولات المتدينين لتعديل قانون العودة مستمرة بغرض وقف هجرة من لا يعتبرونهم يهوداً حسب الشريعة. وفي المقابل فإن العلمانيين الليبراليين يشجعون هذه الهجرة من منطلق أن المهاجرين يتحولون إلى يهود بعد جيل بالمعنى القومي، أو على الأقل يتحولون إلى إسرائيليين، بالمعنى المدني.

اختلفت هجرة الروس عن غيرها من الهجرات بأنها هجرة اقتصادية أكثر من كونها هجرة صهيونية. وهؤلاء يحاولون تطوير هوية إسرائيلية قومية متطرفة مختلفة عن الهوية اليهودية الإثنية والدينية السائدة في إسرائيل ما سيكون له مضاعفات مهمة على المجتمع الإسرائيلي في المستقبل.

الشرخ بين المتدينين والعلمانيين

ليس بالإمكان تحديد نسبة المتدينين في المجتمع الإسرائيلي، رغم أهمية الموضوع في فهم التطورات الاجتماعية، إلا من خلال تعريف الذات في الإجابة على أسئلة الاستطلاعات؛ فالحدود بين المحافظين وبين المتدينين، من جهة، والعلمانيين، من جهة أخرى (خاصة الذين يحافظون على التقاليد) هي حدود متقطعة وغير واضحة من زاوية عقيدتهم وسلوكهم الديني (القيام بالفروض) أما الحدود الواضحة فهي بين الحريديم والمعادين للدين. آخر المعطيات حول تقسيم الإسرائيليين نوردها في الجدول التالي:

جدول رقم٤ : توزيع السكان اليهود، أبناء ٢٠ عاما فما فوق، حسب درجة التدين ٢٠٠٤

حريديم	٨٪
متدينون	٨,٧٪
محافظون	٣٨,٢٪
غير متدينين (علمانيين)	٤٤,٨٪

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الاستطلاع الاجتماعي ٢٠٠٤، ص ٤٧، جدول ١٥

نظراً للعلاقة العضوية بين الدين والقومية وارتباط قانون "العودة" وحقوق المواطنة بالانتماء اليهودي فقد برزت علاقات الدين، المجتمع والدولة في وتيرة ظهورها باستمرار على أجندة الجمهور والساحة السياسية قبل قيام الدولة وبعده. وقد كانت، وما زالت، مظاهر الشرخ الديني- العلماني متنوعة وتغطي المجالات المركزية للواقع الإسرائيلي: ففي المجال الاجتماعي هناك جماعات متميزة ومختلفة في درجة التزامها بالتقاليد الدينية والشريعة ونمط الحياة. وفي المجال السياسي ثمة أحزاب دينية وأخرى علمانية يشكل موضوع الدين مجالاً مهماً من مواقفها وأساساً للتعبئة السياسية. أما في المجال القانوني فهناك صراعات ومحاولات متبادلة لترسيخ المواقف المتناقضة عن طريق التشريع. من الممكن اعتبار المجال الأخير، القانوني، أهم مجالات الصراع حالياً بسبب تراجع أسلوب التفاهم الذي بلوره بن غوريون عشية الإعلان عن قيام إسرائيل ولجوء المجتمع الإسرائيلي إلى وسيلة التشريع وإلى جهاز القضاء للبت في معظم الخلافات. وقد ظهرت العديد من المحاولات لسن قوانين تهدف لتنظيم علاقة الدين بالدولة في العام ٢٠٠٧.

في الصراع حول من هو اليهودي يحاول المتدينون الأورثوذكس في إسرائيل استغلال قوتهم السياسية لمحاربة التيارات المنافسة، وبرزت في هذا الصراع بشكل خاص حركة شاس، ما يجعلنا نعتقد أن مواقفها الحادة ضد الهجرة تحمل أيضاً طابعاً إثنياً وليس دينياً فقط (بسبب معارضتها استمرار الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً بالذات).

ما زالت المحاولات من جانب المتدينين لتعديل قانون "العودة" مستمرة حتى الآن. وقد تنازلوا عن مطلب التهويد حسب الشريعة الأورثوذكسية بأن قدموا مشروعاً لتعديل قانون العودة لا يعترف إلا بيهودية من أمه يهودية، أي يلغي بند التهويد، بغض النظر عن نوع التهويد، كأساس للهجرة والحصول على الجنسية اليهودية[٣٦]. ومقابل محاولات المتدينين هناك محاولات من جانب العلمانيين لتعديل قانون "العودة" ولكن في اتجاه معاكس أي توسيع تعريف من هو اليهودي حتى الجيل الرابع بدل الثالث كما ينص القانون اليوم[٣٧].

تتميز المرحلة الحالية بتقنين الصراع، عن طريق اللجوء لتشريع القوانين، التهدئة وعدم اللجوء للصدامات العنيفة. إن لجوء المتدينين الحريديم إلى سن القوانين وحتى تكثيف هذا النشاط في العام ٢٠٠٧ هو ظاهرة مهمة بحد ذاتها: فالحريديم يرون بدولة إسرائيل نقضا للحلم اليهودي المسياني ويرون أنفسهم "غرباء بين اليهود" أو "غرباء في الأرض المقدسة" ولا يعترفون بهوية يهودية علمانية وميولهم لسن قوانين دينية في دولة لا يعتبرونها يهودية هي انحراف عن أيديولوجية الانعزال. يثبت ذلك أن قيادتهم عاجزة عن تفسير نضالها لسن قوانين دينية في دولة لا يعترفون بها،

وكما يبدو فإن الشعور بالمصير المشترك مع الأخوة الضالين هو الذي يتغلب على الأيديولوجية المتطرفة التي تهدف إلى الحفاظ على الحريديم عن طريق الانعزال عن الأغلبية العلمانية[٣٨].

يتعاظم خوف العلمانيين بسبب تعاظم قوة المتدينين السياسية واشتراكهم في الائتلافات الحكومية وتحولهم من حلفاء إلى منافسين. ويرى العلمانيون أن الحريديم بالذات يبتزون الحكومات المختلفة ليحصلوا على موارد لتابعيهم ولمؤسساتهم الدينية والتربوية بدل الاهتمام بالصالح العام[٣٩]. وقد عبر المعسكر العلماني، منذ سنوات طويلة، عن شعوره بالمرارة من ضخ الأموال للقطاع الحريدي والمتدين لا سيما في ظل تقليص الميزانيات. إن خوف العلمانيين من تعاظم هذه القوة هو خوف من تحول موازين القوة في المستقبل بسبب التكاثر الديمغرافي في المجتمع المتدين وبسبب ظاهرة العودة للدين وخاصة انضمام شرائح اجتماعية كاملة للمجتمع الحريدي كتلك المرتبطة بحزب شاس . وهذه الشرائح لا تتقوقع في غيتو، كما هو الحال بالنسبة للحريديم التقليديين، وإنما يتواجدون في كل مكان من البلاد وحتى في قلب الأحياء العلمانية. وفي العام ٢٠٠٧ طالب العديد من أعضاء الكنيست بإلغاء قانون التسويات الخاص بميزانية الدولة من أجل وضع حد للابتزاز من جانب المتدينين وتحصيلهم تمويلا خاصا مقابل التصويت على إقرار الميزانية.

مما سبق نلاحظ أن كل جماعة تشعر أنها أقلية محاصرة ومضطهدة: تتزايد المخاوف لدى جميع الأطراف بسبب الشعور بعدم الأمان ما يقلل من فرص التوصل إلى حلول وسط في معظم القضايا الخلافية. ومن الملاحظ أن معظم هذه القضايا لم تحل وأنها تعود وتظهر على السطح بوتائر سريعة وأكثر زخماً. ونعتقد أن زيادة الانعزال بين مختلف الفئات، خاصة المتدينة والعلمانية، يقلل من فرص العودة إلى التفاهم الذي ساد عند قيام إسرائيل، بدل أن يخفف من الاحتكاك، بسبب نوع القضايا المختلف عليها وعدم التوصل إلى ديمقراطية توافقية تضمن لكل طرف العيش حسب النمط الذي يختاره، منعزلاً عن الأطراف الأخرى.

إن الانعزال في السكن والتعليم والعمل وحتى الخدمة في الجيش لم يجد في تخفيف الصراع لثلاثة أسباب جوهرية: الأول هو الخلاف الجذري حول القضايا المصيرية خاصة قضية تعريف "من هو اليهودي" وقانون "العودة" والتجنيس وقضية الأرض والسلام، والثاني هو الخلاف حول واجبات المواطنة (الخدمة العسكرية والضرائب)، والثالث هو الخلاف حول تقاسم موارد الدولة (خاصة مؤسسات التعليم والمؤسسات الاجتماعية ومخصصات الضمان الاجتماعي).

هنا يجدر أن نستعرض واحدة من أهم القضايا الخلافية في المجتمع الإسرائيلي وهي قضية الخدمة في الجيش. وقد برزت هذه القضية بشكل خاص العام ٢٠٠٧ في أعقاب حرب لبنان الثانية.

ففي كل عام يتم إعفاء ٥٠٠٠ من طلاب اليشيفوت- المدارس الدينية (الحريديم) من الخدمة في الجيش (هآرتس ٣/ ٨/ ٢٠٠٧). في منتصف تموز ٢٠٠٧ أقر الكنيست تمديد العمل ب "قانون طال" الذي يسمح بتفرغ المتدينين الحريديم لتعلم التوراة ويعفيهم من الخدمة العسكرية (هآرتس ١٩/ ٧/ ٢٠٠٧).

هذا الانقسام لا يتوقف على أبواب الخدمة العسكرية إنما يتغلغل إلى داخل الجيش. فهناك عملية انعزال متواصلة بين العلمانيين والمتدينين (من الصهيونية المتدينة) خلال الخدمة. بين المجندين المتدينين هناك ميول للخدمة في وحدات معينة. وهناك حوالي ثلاثين "يشيفات هسدير" للشباب المتدينين الذين يدمجون بين الخدمة العسكرية وبين دراسة التوراة. وقد

برزت الفجوة في المواقف داخل الجيش خلال عملية الانسحاب من قطاع غزة وحرب لبنان الثانية. وهو تطور جديد لم تشهده إسرائيل من قبل، على الأقل بمثل هذه الحدة. يذكر أنه تم مؤخراً اتخاذ قرار بإلغاء "يشيفوت هھسدير".

تميز العام ٢٠٠٧ بعدد من المظاهر المتعلقة بعلاقة المتدينين بالمجتمع الإسرائيلي وبالعلاقات الداخلية بينهم: فقد أصدرت الربانوت(الحاخاميات) قراراً بمنع تسويق المنتجات الزراعية الإسرائيلية في بعض المدن وإبطال تصاريح التسويق التي كان معتاداً اصدارها من حاخام المدينة منذ العام ١٩٢١[٤٠]. رجال الدين من الصهيونية المتدينة أتاحوا التسويق في جميع أنحاء البلاد بدون استثناء وهددوا بإنشاء "نظام حلال" بديل للربانوت[٤١]. شكل الحدث انتصاراً للصهيونية المتدينة على الحريديم وفي الوقت نفسه أظهر وجود خلافات عميقة داخل هذا الفريق. فقد عارض المعسكر المسمى "المعسكر الحريدي القومي" قرار المتدينين من الحريديم ومن الصهيونية المتدينة. في هذا المعسكر حوالي ٣٠٠ ألف عائلة وهم يطبقون الشريعة اليهودية مع استثناءات تسمح بتوفير المنتجات الزراعية ولكن بشرط عدم شرائها من "الأعداء". معظم المنتمين إلى المعسكر الليبرالي هم من سكان الكيبوتسات المتدينة ونشيطون في مجال حقوق الإنسان من منطلق يهودي. وقد قدم المفدال مشروع تعديل قانون يسمح بمنح شهادات حلال للمحاصيل الزراعية في "سنة التساقط".

في نهاية أيار ٢٠٠٧ سجل المتدينون لصالحهم انتصاراً مهماً إثر سن "قانون نهري" الذي يفرض على السلطات المحلية تخصيص تمويل لمؤسسات التعليم الحريدية مثل بقية مؤسسات التعليم. وهناك مشروع قانون يلغي العلاقة بين تمويل التعليم من الدولة وبين شرط تعليم مواضيع معينة كما ينص القانون حالياً، ما يعني تمويل مؤسسات الحريديم دون شروط.

هذا العام ظهرت خلافات حادة بين تيارات مختلفة داخل الحريديم حول التظاهر ضد "تظاهرة التفاخر" التي يقوم بها مثليو ومثليات الجنس في القدس. عدد المشاركين في الاحتجاج ضد التظاهرة وحدّة الاحتجاج أقل بكثير عن العام الماضي[٤٢].

في النهاية فإنه يتضح أنه بعد مرور ستة عقود على قيام إسرائيل ما زالت القضايا الأساسية المختلف عليها في علاقة الدين بالدولة عالقة، وتعود لتظهر على السطح بين فترة وأخرى: فقضية "من هو اليهودي" ما زالت القضية الأهم في العلاقات بين المتدينين والعلمانيين، وتسبب الكثير من المشاكل في مجالات الحقوق المدنية والأحوال الشخصية. وما زالت مؤسسة الربانوت تضع عراقيل كثيرة أمام من يرغبون بالتهويد وتشترط شروطا صعبة. وهي ترفض بشكل قاطع أسلوب رجال الدين المحافظين والإصلاحيين. ويمكن التقدير أن هذا الخلاف قد احتد في العقدين الأخيرين بسبب علاقته الجوهرية بقضية الهجرة إلى إسرائيل، ومنح غير اليهود الجنسية الإسرائيلية وتحولهم إلى فئة اجتماعية متميزة، ما يزيد من احتمالات التزاوج بينهم وبين اليهود[٤٣]. كما يجدر أن نؤكد على مظاهر الخلاف داخل المتدينين أنفسهم وحتى داخل الفئة الواحدة منهم حتى في هذه القضايا الجوهرية.

النتائج الاجتماعية للتطورات الاقتصادية

شهد العام ٢٠٠٧ عددا من التطورات الاقتصادية التي تشكل استمراراً لنتائج السياسة الاقتصادية النيو-ليبرالية المتبعة في السنوات الأخيرة. شملت هذه التطورات النمو الاقتصادي والتغير البنيوي في سوق العمل وعلاقات العمل وظاهرة الفقر وغير ذلك. بلغ معدل النمو الاقتصادي ٥,١٪ ويبدو أن العام ٢٠٠٧ يختلف عن الأعوام التي سبقته

بالنسبة لتأثير معدل النمو على شرائح اجتماعية مختلفة.

فقد هبطت البطالة من ٨,١٪ في نهاية العام ٢٠٠٦ إلى ٦,٦٪ في نهاية العام ٢٠٠٧[٤٤]. لأول مرة منذ ١١ عاماً تنخفض البطالة إلى أقل من ٧٪ بعد أن كانت حولي ١٢٪ في العام ٢٠٠٣. يعزى ذلك للنمو الاقتصادي وللتغيير في السياسة الاجتماعية: تخفيض قيمة رسوم البطالة، تقصير فترة استحقاق رسوم البطالة، تخفيض ضمان الدخل ودعم تكاليف الحضانات في الطفولة المبكرة الذي ساهم في خروج عدد كبير من النساء إلى العمل[٤٥].

لكن، من جهة أخرى، فإن البطالة تعمقت أي أن الباطلين ينتمون إلى فئات من غير المحتمل عودتها إلى العمل بسبب مستوى تعليمها المتدني (بلغت البطالة ٤٪ بين ذوي التعليم العالي و١٢٪ بين ذوي التعليم المتدني). استمر تسرب ذوي التعليم المتدني من سوق العمل أما القوى الجديدة التي انضمت إليه فهي من ذوي التعليم فوق الثانوي.

نتيجة الإجراءات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية المتشددة حدث ارتفاع في نسبة المشاركين في سوق العمل من ٥٤٪ إلى ٥٧٪ في نهاية العام ٢٠٠٧ وارتفع عدد العاملين من ٢,٣ مليون إلى ٢,٨ مليون. وتصل نسبة المشاركة بين الرجال إلى ٨٢,٧٪ مقابل ٩٢٪ في دول منظمة التعاون والتنمية OECD. أما مشاركة النساء في سن العمل الرئيسية (٢٥-٥٤) فبلغت ٧١٪ وهي متشابهة مع نسب المشاركة في دول المنظمة. ولكن ما زالت هناك فروق كبيرة في معدلات المشاركة بين المناطق الجغرافية، وإنما يبقى العامل الرئيسي في إنتاج الفروق هو مستوى التعليم.

أثرت التطورات الاقتصادية في العام ٢٠٠٦ وارتفاع وتيرة النمو في العام ٢٠٠٧ على الأوضاع الاجتماعية. فقد هبط عدد العائلات تحت خط الفقر العام ٢٠٠٦ بنسبة ١,٥٪ إلا أن عدد العائلات الفقيرة التي على رأسها عامل ارتفع بنسبة ٤,٧٪. يعني هذا أن هناك هبوطا طفيفا في نسبة الفقراء: من ٢٠,٦٪ إلى ٢٠٪ بين العائلات، ومن ٢٤,٥٪ إلى ٢٤٪ بين الأفراد، بينما حصل ارتفاع في نسبة الأولاد الفقراء من ٣٥,٢٪ إلى ٣٥,٨٪. يعزى هذا الارتفاع إلى التغيير في تركيبة العائلات الفقيرة: هبوط في المسنين وارتفاع في العائلات كثيرة الأولاد[٤٦]. بلغ عدد العائلات الفقيرة ٤٠٤ آلاف يعيش فيها ١,٦٥٠ مليون شخص. لكن المشكلة الأهم أن الفقر تعمق من ٣٣,١٪ إلى ٣٣,٨٪. يشير هذا المعطى الأخير إلى توسع الفجوة بين الشرائح المختلفة: إذ بلغ دخل العشر الأعلى من السكان ٢٨٪ من الدخل القومي الصافي بينما دخل الستة أعشار الدنيا يساوي ٣٢٪.

بناء على ما تقدم فإن الفقر يبقى واحدا من أهم المشاكل التي تعاني منها شرائح كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وهو من أهم أسباب ضعف التضامن الاجتماعي، وقد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل خصوصاً إذا تبين أن الفقر يتم توارثه وبسبب أهميته كعامل في ضعف قدرات هذه الشرائح على توظيف المال في التعليم والصحة، في ضوء الخصخصة وانحسار دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية.

خدمات الرفاه

ترتبط دراستنا، في الأجزاء السابقة، للتركيبة السكانية والإثنية للمجتمع الإسرائيلي مباشرة بنظام الرفاه الاجتماعي الذي أقامته الدولة. فالمجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مهاجرين مستوطنين. أقرت الحركة الصهيونية والدولة لاحقاً مبدأ أن توفير حدّ أدنى من الخدمات وتوفير درجة من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب الأمن، يضمنان

بقاء المهاجرين في البلاد واستمرار وصول المهاجرين الجدد. أما التحولات العميقة التي مرّ بها هذا النظام منذ عقدين، وبشكل خاص منذ منتصف التسعينيات، فقد نتجت عن عدد من التطورات الجوهرية التي مرت بها الدولة: تحول في النظام السياسي أدى إلى تغير نمط القيادة بحيث شاركت في الحكم قيادات ذات توجه نيو- ليبرالي في الاقتصاد وفي الوقت نفسه تكريس القطاعات الإثنية كلاعب أساسي في السياسة وتوزيع موارد الخدمات والرفاه الاجتماعي، نضوب الموارد الاقتصادية الضرورية لاستمرار نظام الرفاه الاجتماعي- الاشتراكي، وتصاعد معارضة شرائح اجتماعية قوية التأثير على توزيع الموارد على قطاعات سكانية يرون بها طفيلية.

أدت هذه التطورات إلى تحول في السياسات الاقتصادية والاجتماعيّة؛ وترافق مع التغيرات الاجتماعية- السياسية، مثل تعزيز الطبقة الوسطى الجديدة، شيوع الفردانية وهبوط الاستعداد للتجند بهدف بناء وخدمة الدولة. وقد أسهم تضافر هذه التحولات البنيوية، السياسية، والأيديولوجية في ضعف دولة الرفاه سياسياً. لكن تقليص دولة الرفاه ليس بالحدة المعلنة. فمثلما أن لبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي غير كاملة وكثيرة التناقضات كذلك هي التحولات في دولة الرفاه[٤٧]. ولكن ليس هناك شك في تراجع سياسة الرفاه الاجتماعي. وهي تنعكس في انحسار دولة الرفاه بواسطة خصخصة الخدمات، تقليص المخصصات ووضع العقبات البيروقراطية أمام مستحقي المخصصات والمساعدات. من هنا فدولة الرفاه تتحول من دولة رفاه شمولية، تلتزم برعاية مستوى ونوعية حياة لجميع السكان عن طريق منح خدمات عامة، لدولة رفاه انتقائية تمنح ضماناً للفئات التي تعجز عن البقاء[٤٨]. وشملت السياسة الاجتماعية الجديدة التركيز على برامج إعادة التأهيل المهني والتشغيل، ولكن أبرز التحولات هو تعزيز سياسة توزيع الموارد على أساس قطاعي-إثني (المتدينون الشرقيون -شاس، المهاجرون الجدد -الروس).

كان الإنفاق على الخدمات الاجتماعية يشكل الحصة الكبرى في ميزانية الدولة. وقد كبر باستمرار، بمعدل ٥,٥٪ سنوياً، حتى وصل إلى أكثر من نصف مجمل إنفاق الحكومة. ففي العام ٢٠٠٢ وصل إلى ٥٥٪ ، تقريبا ضعفي ما كان عليه في بداية الثمانينيات[٤٩]. إلا أن سياسة تقليص الخدمات الاجتماعية وخاصة تقليص المخصصات أدت إلى تراجع حصتها في إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية. فقد هبط إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية من ٢٠,٣٪ العام ٢٠٠١ إلى ١٦,١٪ من الإنتاج القومي المحلي ولكنه ارتفع العام ٢٠٠٧ إلى ١٦,٧٪. لم يكن هذا الارتفاع في الإنفاق نتيجة زيادة الميزانية وإنما نتج عن ارتفاع كبير في المبالغ المنفقة فعلياً في العام٢٠٠٧ بسبب تنفيذ البرامج المخططة، بينما عرفت في السنوات السابقة ظاهرة عدم تنفيذ الخطط وتوفير "فائض" في الميزانيات المقررة. بلغت الزيادة في الإنفاق ١١٪ في الخدمات المباشرة و ٢,٣٪ في المخصصات[٥٠].

في العام ٢٠٠٧ حدث ارتفاع كبير في الإنفاق على خدمات الرفاه الشخصية للفئات المحتاجة (المسنون، المتخلفون عقلياً والعجز جسدياً) بينما انخفض عدد الحاصلين على مخصصات البطالة وضمان الدخل بسبب صعوبة الحصول عليها. من جهة أخرى يجب التنويه أن هناك فجوة كبيرة في خدمات الرفاه بين المناطق الجغرافية وبين التجمعات السكانية، وذلك بسبب انتشار الفقر أكثر في مناطق الأطراف والأوضاع الصحية الأسوأ.

يذكر أن حوالي ٦٣٪ من مجمل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية موجه للصرف على الخدمات المباشرة و٣٧٪ للمخصصات[٥١].

من القضايا الاجتماعية التي برزت العام ٢٠٠٧ قضية الناجين من النازية: تقرر منحهم مبلغاً شهرياً إضافة لمخصصات الشيخوخة ومخصصات ضمان الدخل وتشكلت لجنة للبحث في أوضاعهم بقرار من الكنيست.

إلى جانب التطورات المذكورة في تقديم الخدمات حدث تطور آخر في السياسة الاجتماعية يتمثل في توسع عملية الخصخصة في تقديم الخدمات (تقديم الخدمات بواسطة شركات خاصة). وهي تعني أن مؤسسات الدولة لا تقدم هذه الخدمات بشكل مباشر، وإنما تقدمها شركات ومؤسسات خاصة بتمويل من الدولة.

الخدمات الاجتماعية: التعليم والصحة

شهدت السنوات الأخيرة، منذ العام ٢٠٠٢، انخفاضاً مستمراً في الإنفاق القومي على التعليم والصحة. فقد استمر انخفاض حصة الحكومة، ما يعني زيادة الإنفاق الشخصي، ومن هنا زيادة اللامساواة في خدمات التعليم والصحة.

في مجال التعليم تقلصت الميزانية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ بأكثر من ٤ مليارات شيكل. وفي العام ٢٠٠٧ جرى تقليص آخر يزيد عن ٣٠٠ مليون شيكل. مجمل التقليص بلغ ٢٤٨ ألف ساعة تعليم وفصل ١٢ ألف مدرس. بسبب هذه التقليصات نتج فرق كبير في الإنفاق على التلميذ بين إسرائيل ودول منظمة التعاون والتنمية وحتى زيادة الفرق: في العقد الأخير كانت الزيادة في المنظمة ٣٨٪ وفي إسرائيل ٥٪. الإنفاق على الطالب في هذه الدول أعلى منه في إسرائيل بينما ظروف التعليم أفضل بكثير[٥٢].

أنتجت هذه التطورات عددا من المظاهر المهمة في إسرائيل: أولاً، تراجع واضح في تحصيل تلاميذ المدارس مقارنة بدول أخرى، قد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل على المجتمع بأكمله وخاصة على الاقتصاد والإنتاج العلمي والتطور التكنولوجي. ثانياً، زيادة حجم الفجوات بين شرائح سكانية مختلفة في مستوى التعليم ومن هنا الفجوات في فرص الإلتحاق بسوق العمل والقدرة الاقتصادية. ثالثاً، تراجع وتقلص جهاز التعليم الحكومي لصالح التعليم الديني ومؤسسات التعليم الخاصة. في العام ٢٠٠٧ فقط حوالي ٦٠٪ من الطلاب في التعليم الحكومي وثلث الطلاب في التعليم الديني الحريدي. رابعاً، تغلغل رأس المال في جهاز التعليم والمؤسسات الأكاديمية: في الفترة الأخيرة وبشكل خاص في العام المنصرم توسعت ظاهرة إقامة مدارس خاصة ولجوء المؤسسات التعليمية إلى الأغنياء لدعم التعليم وكذلك زيادة واضحة في تدخل الأهل وزيادة مساهمتهم في تمويل التعليم. في العام ٢٠٠٧ هناك أكثر من ٢٠٠ مدرسة فوق منطقية تقبل الطلاب حسب امتحان قبول وغير مقيدة بمناطق تسجيل الطلاب. وبسبب طبيعتها فهي تحرم ذوي القدرات المحدودة من الدراسة في مدارس تتمتع بمستوى عال. وفي السنوات الست الأخيرة تم تسجيل ١٣٥٠ جمعية تنشط في مجال التعليم ومعظم تمويلها من تبرعات ومساهمات الأهالي[٥٣].

في العام ٢٠٠٧ تم الاعتراف ب- ١٤ كلية خاصة ليصبح عددها عشرين. ثلثا الطلاب الذين يدرسون فيها من تجمعات سكانية تتمتع بمستوى اقتصادي- اجتماعي عال. من هؤلاء ٨٠٪ يتعلمون الحقوق وإدارة الأعمال، يشكلون ٤١٪ من طلاب الكليات (عددهم حوالي ٢٧ ألفا). ٦٦٪ من طلاب الكليات الخاصة ينتمون إلى الأربعة أعشار العليا حسب تصنيف التجمعات السكانية الاجتماعي-الاقتصادي. أقساط التعليم في هذه الكليات وفي الجامعات

أعلى منها في دول المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية[٥٤].

الأوضاع الصحية

في أعقاب سن قانون التأمين الصحي الحكومي العام ١٩٩٥ لم تحل مشكلة العجز في الإنفاق على الجهاز الصحي. في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ كان الارتفاع في متوسط الإنفاق على الفرد أعلى من الارتفاع في الإنتاج للفرد ولكنه كان أقل من معدلات الارتفاع في دول الاتحاد الأوروبي. لكن هذا الارتفاع توقف منذ العام ٢٠٠٢ بل وعاد إلى الهبوط. هبطت حصة الحكومة في الإنفاق على الصحة من ٧٤٪ من الإنفاق العام إلى ٦٤٪. بالمقابل زاد الإنفاق الشخصي ووصل إلى ٣٦٪. وهي أعلى نسبة في الدول المتطورة التي تمنح حقا في الحصول على الخدمات على حساب القطاع العام. وقد تراجعت ميزانية وزارة الصحة للفرد بنسبة ١٤٪ وميزانية تطوير المنشآت الصحية بنسبة ٤٣٪ عن العام ٢٠٠١[٥٥]. أما ميزانية سلة الأدوية التي تمنح مجاناً للمرضى فقد هبطت من ٥,٤٪ من الإنتاج القومي العام ١٩٩٥ إلى ٤٪ العام ٢٠٠٧[٥٦]. تسبب هبوط الميزانيات في تدهور في مستوى الخدمات الصحية: هبوط عدد الأسرّة مقابل السكان وهبوط معدل الأيام التي يقضيها المريض في المستشفى. هبوط معدل عدد الأطباء مقابل السكان منذ العام ٢٠٠٠ ونسبة الممرضين مقابل السكان ومقابل كل طبيب.

بين ٣٠ دولة غربية تحتل إسرائيل المكان ١٣ في وفيات الأطفال، والمكان ١١ في معدل سنوات حياة الرجال و٢٠ في معدل حياة النساء[٥٧]: فمعدل الحياة المتوقع للرجال ٧٨ عاماً وللنساء ٨٢، بينما حسب تقرير منظمة الصحة العالمية فقط ٤ دول تفوق إسرائيل في معدل حياة الرجال و٨ دول في معدل حياة النساء[٥٨].

بالرغم عن معاناة الشرائح الفقيرة واضطرار المواطنين إلى المشاركة بنصيب كبير في الإنفاق على الخدمات، تبقى هناك حقيقة مهمة، وهي أن كمية الخدمات الصحية ومستواها أديا إلى تحسن الأوضاع الصحية عامة حسب المؤشرات المستخدمة في قياسها، وفي الوقت نفسه اتسعت الفجوة بين الشرائح الاجتماعية العليا وبين الشرائح الدنيا في مؤشرات الوضع الصحي.

هناك فجوة كبيرة في البنية التحتية والخدمات بين المركز والأطراف وكذلك في خدمات الوقاية. وبسبب الفجوة في نمط الحياة زادت الفجوة في احتمالات المرض ومعدلات الحياة ومعدلات الوفيات.

يتضح مما سبق أنه رغم أن جهاز الخدمات الصحية في إسرائيل يعتبر من أفضل الأجهزة في العالم إلا أنه في حالة تراجع في السنوات الأخيرة من الممكن أن تكون لها مضاعفات سلبية على صحة السكان وعلى الاقتصاد وتراجع التضامن الاجتماعي والقدرة على مواجهة الأزمات.

الآفات الاجتماعية

في مؤتمر القدس لنوعية الحكم الأول العام ٢٠٠٦ اعترف رئيس الحكومة الإسرائيلية بوجود الجريمة المنظمة في إسرائيل. وصرح رئيس الحركة من أجل نوعية الحكم أن الفساد هو العدو الأول للدولة[٥٩]. كذلك صرح قائد الشرطة العام في تلخيصه

لعام ٢٠٠٧ أن في إسرائيل ست منظمات إجرام على المستوى القطري و١٨-٢٠ منظمة إجرام محلية. وإلى جانب ذلك يعاني المجتمع الإسرائيلي من انتشار ظاهرة العنف: فقد عالجت الشرطة حوالي ٦٤ ألف حادث عنف، وهناك ارتفاع حاد في العنف ضد المسنين[٦٠].

ويبدو أن للمهاجرين نصيبا كبيرا في المظاهر السلوكية السلبية بسبب طبيعة علاقاتهم بالمجتمع الإسرائيلي وفشله في استيعاب عدد كبير منهم. فقد بين استطلاع معهد الجريمة في الجامعة العبرية أن ٨٤٪ من الشبيبة المهاجرين يشربون المشروبات الروحية و٣٥٪ يتعاطون المخدرات. من بين متعاطي المخدرات حوالي النصف لا يتعلمون ولا يعملون، وفي ٥٢٪ من الحالات رب الأسرة عاطل عن العمل، ٤٦٪ ليس لهم أصدقاء إسرائيليون، و٤٦٪ يشعرون كمرفوضين من الإسرائيليين، وصرح ٥٠٪ أن دخل عائلاتهم هبط بالمقارنة مع دخلها قبل الهجرة[٦١]. وفي آخر استطلاع نشره موقع شرطة إسرائيل أجري بين أبناء ١٢- ١٨ تبين أن ١٠٪ يتعاطون المخدرات والسجائر والمشروبات الروحية. بين هؤلاء ٥٧٪ يتعاطون المشروبات الروحية و٤١٪ يدخنون[٦٢].

في هذا السياق يذكر أن عدد الذين يتعاطون المخدرات في إسرائيل بلغ ٣٠٠ ألف شخص بينهم ٧٠ ألفا في سن ١٢-١٨. ويعيش في إسرائيل ٢٥ ألف مدمن. أما تجارة المخدرات فتقدر بستة مليارات شيكل جديد (٦٣).

من الظواهر التي برزت في السنوات الأخيرة واستمر تداولها في العام ٢٠٠٧ ظاهرة تجارة النساء بهدف العمل في الدعارة. فقد نشرت "حركة حياة" أن تجارة النساء ما زالت تتوسع. إذ تباع في إسرائيل سنوياً حوالي ٦ آلاف شابة للعمل في بيوت الدعارة. ونقلت الحركة عن أحد المحامين أن أفراداً في الشرطة يتعاونون مع المتاجرين بالنساء.

إلى جانب الآفات الاجتماعية التي ذكرت فإن المجتمع الإسرائيلي يعيش تناقضات كثيرة برزت على السطح في العقد الأخير وبعضها تفجر في العام ٢٠٠٧ بشكل حاد. وهي تشكل موقع خلاف قوي في المجتمع وتؤدي إلى التقاطب في المواقف.

من أهم القضايا التي ثارت في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ قضية التهرب من الخدمة العسكرية. وقد صرح وزير الدفاع إيهود باراك "من جيش الشعب يتحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش نصف الشعب" [٦٤] أما رئيس هيئة الأركان فقال عن المتهربين من الخدمة بأنهم فقدوا الشعور بالخجل[٦٥]. ومن المعروف أن تداول النقاش في هذه الظاهرة كان على خلفية حرب لبنان الثانية، وهي اليوم من أكثر القضايا التي تضر بالتضامن الاجتماعي بعد أن كانت أكثر المؤشرات دلالة على هذا التضامن.

كما برزت الصراعات الاقتصادية إثر استمرار عمليات الخصخصة وبشكل حاد قضية توزيع أراضي الدولة وتحويلها إلى ملكيات خاصة. فقد أقرت الحكومة في بداية تموز ٢٠٠٧ تحويل عشرات الكيبوتسات إلى موشافيم؛ أي خصخصة الأملاك وخاصة الأراضي[٦٦]. وهذه القضية تثير غضب الشرقيين الذين يعيشون في الموشافيم (القرى التعاونية) وكانوا قد حصلوا على مساحات أراض أقل بكثير من سكان الكيبوتسات (المستوطنات الاشتراكية). ومرة أخرى تؤشر السياسة في هذا المجال إلى التقاطب الاجتماعي- الاقتصادي بين الجماعات الإثنية وبين المركز والأطراف. هذا التقاطب ظهر بشكل واضح بالذات في العام ٢٠٠٧ في الصراع الذي ما زال دائراً حول الجهاز القضائي ومكانة المحكمة العليا.

جميع القضايا المذكورة هي مؤشرات على ضعف التضامن الاجتماعي. هذه الظاهرة برزت أكثر في ضعف الاحتجاج وضعف تضامن الجمهور الواسع مع حركات الاحتجاج بأنواعها المختلفة. فقد جرت في إسرائيل ثلاثة من أطول الإضرابات

في تاريخها (إضرابات منظمة المعلمين في المدارس الابتدائية ونقابة معلمي المدارس الثانوية ومحاضري الجامعات) دون أي رد فعل من الجمهور. وأثبتت حركات الاحتجاج على إدارة الحرب في لبنان أن الجمهور عاجز عن إجراء أي تغيير بسبب غياب هدف مشترك لحركات الاحتجاج. بعد الحرب لم تتخذ خطوات لتحسين إمكانيات السكان في مواجهة أي تطورات مشابهة في المستقبل مع أن الحديث كثر، خاصة من جانب الجيش، عن حرب قادمة لا محالة. كما أن التظاهر ضد استمرار رئيس الحكومة في إشغال منصبه بعد صدور تقرير لجنة فينوغراد بقي من نصيب ضباط الاحتياط والعائلات الثكلى. إذ لم يتجاوز عدد المتظاهرين أكثر من ٢٠٠ شخص.

ظاهرة ضعف الاحتجاج تبرز على خلفية أن الأكثرية لا تثق بمؤسسات الدولة وبالديمقراطية وبالشخصيات التي تشغل الوظائف الرئيسة فيها[٦٧]. وهناك من يفسر ضعف الاحتجاج والتضامن بأن "المجتمع الإسرائيلي مجتمع مرهق ويشعر بالعجز، ولذلك فالناس تتقوقع حول نفسها وتنعزل ولا تشعر بأن مشاكل الدولة هي مشاكلها. فردانية متطرفة وتفضيل للانعزال وعدم الاكتراث"[٦٨].

في ظل الأوضاع التي وصفناها فإن المجتمع الإسرائيلي لجأ إلى مواجهتها عن طريق تقوية المنظمات والجمعيات ما أدى إلى بروز دور القطاع الثالث في المجال الاجتماعي، وكذلك بروز دور رأس المال الخاص، في صورة الملياردير أركادي غايداماك وغيره من الأغنياء، خاصة في تزويد الناس بالمواد الأساسية وإبعاد السكان عن المناطق التي تتعرض للخطر مثل سديروت. ويمكن أن تكون لهذه الظاهرة نتائج عميقة من حيث التأثير على التضامن والموقف من مؤسسات الدولة، واحتمالات التأثير على السياسة والخارطة السياسية ومضمون الديمقراطية.

بالمقابل، يذكر أنه في العقد الأخير ارتفع عدد المتطوعين في إسرائيل، في جمعية أو في العمل المجتمعي، حوالي ٥٠٪. إذ بلغت نسبة الإسرائيليين الذي يتطوعون ٤٥٪ من اليهود البالغين أي ١,٦ مليون متطوع في العام، وارتفع معدل ساعات التطوع في عشر سنوات من ١٦٠ ساعة سنوية في العام ١٩٩٧ إلى ٢٤٥ ساعة سنوية العام ٢٠٠٧. مجمل عمل المتطوعين يقدر ب ٢-٤ مليارات شيكل[٦٩]. تفسر هذه الظاهرة بأن عددا كبيرا من الناس يجد في التطوع والتبرع تحقيقاً للذات بطريقة طوعية مختلفة عن الانتماء الجمعاني القسري على أساس إثني أو ديني وقومي.

نشير هنا إلى أن تقييم إسرائيل بمقاييس البنك الدولي يظهر أن في إسرائيل مستوى متدنيا من الاستقرار السياسي والمحافظة على القانون، مستوى الرقابة على الفساد، مستوى التنظيم ونجاعة الحكم. مقياس النظام السياسي يشير إلى مسيرة مستمرة من ابتعاد إسرائيل عن الدول المتقدمة[٧٠].

بالإمكان أن نجمل تقريرنا حول التطورات الاجتماعية بأن "الأجندة الاقتصادية- الاجتماعية ٢٠٠٨-٢٠١٠"[٧١] التي أعدها طاقم في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي عددت نقاط الضعف في المجتمع والاقتصاد في إسرائيل على النحو التالي:

١- معدلات الفقر العالية.

٢- توسع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية الغنية والفقيرة وانحسار الطبقة الوسطى.

٣- تدهور العلاقات في سوق العمل وتدني شروط العمل.

٤- التقصير في مجال التعليم وتراجع التحصيل العلمي للطلاب بالمقاييس الدولية.

٥- هجرة العقول بسبب تدني شروط العمل وانخفاض التوظيف في التعليم.
٦- الفساد الاقتصادي والسياسي.

خاتمة

درسنا في هذا الفصل تركيبة المجتمع الإسرائيلي، بصفته مجتمع مهاجرين مستوطنين، والتي تأثرت بشكل خاص من الهجرة كماً ونوعاً. وكانت خصائص المهاجرين والسياسات التي اتبعتها الدولة تجاه كل فئة قد حددت نوعية العلاقات الإثنية ونوعية رأس المال البشري في كل فئة، ومدى ونوعية مساهمتها في بناء الدولة والتطور واتجاه تأثيرها على مناعة الدولة. ومن خلال دراسة سياسات توزيع السكان يتبين أن المناطق الأكثر تطوراً في إسرائيل تعاني من المشاكل البيئية، بينما مناطق الأطراف تعاني من ضعف رأس المال البشري والبنية التحتية، ولذلك فإنها تعاني من دور هامشي في عملية الإنتاج. من هنا تبين لنا أن الفجوات التي نتجت عن هذه الفوارق وعن السياسات في مختلف الميادين ساهمت وما زالت تساهم في استمرار وتعمق الشروخ الإثنية. يضاف إلى ذلك الشرخ الملازم للدولة منذ لحظة قيامها بين المتدينين وغير المتدينين.

ومن التطورات الملفتة في إسرائيل ظهور قطاع سكاني كبير من المهاجرين غير اليهود والعمال الأجانب ما يغير التركيبة السكانية والإثنية ويطرح تساؤلات مهمة حول يهودية الدولة وعلامات تساؤل حول فرص استمرار التضامن الاجتماعي في حالة الأزمات. هذا إضافة إلى أن هذه الفئات الطارئة على المجتمع تنتج بنفسها مشاكل اجتماعية عميقة تؤثر على درجة مناعة المجتمع وقدرته على التعامل مع المشاكل التي تنتج عن وجود هذه الفئات. وينتج عن دراستنا أن فئات غير قليلة تعاني من ضعف رأس المال البشري (بسبب التمييز في التعليم أو منحها امتيازات تجعلها عالة على المجتمع مثل المتدينين)، بينما تعاني أخرى من عدم منحها فرص استخدام ما في حوزتها من رأس مال (سكان الأطراف) ما يسبب تدني الإنتاج وتوسع رقعة الفقر والاعتماد على موارد الدولة.

لكن السياسات المتبعة اليوم تحرم هذه الفئات من أنواع مختلفة من الخدمات أو أنها تقدمها بكميات ومستويات غير كافية ما يعني بقاء هذه الفئات ضعيفة وغير قادرة على تخليص نفسها من الأوضاع المعيشية المتدنية. ومن الطبيعي طرح السؤال حول أثر هذه الأوضاع على الأجيال القادمة، خاصة في ضوء تدني خدمات التعليم وخصخصته. تضاف إلى هذه القضايا مشكلة الآفات الاجتماعية التي تنهش جسم المجتمع وتؤثر على أدائه في جميع المجالات.

رغم تعدد نقاط الضعف في المجتمع فإنه ما زال قادراً على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً وما زال يوظف النظام الديمقراطي في منع تحول الاحتكاك واختلاف المصالح إلى صراع مفتوح. كما أنه لا بد من الذكر أن نقاط الضعف في المجتمع الإسرائيلي والمخاطر التي يمكن أن يواجهها هي بالقياس مع الدول الأوروبية ومنجزاتها. وسيبقى قياس تأثير الأوضاع الاجتماعية على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بمقومات القوة والضعف في البيئة الجيو- سياسية التي يتواجد فيها أي في دول الشرق الأوسط.

(الهوامش)

١ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٧ جدول ٤,٤

٢ كتاب الاحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠١، ص ١-٢

٣ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,١

٤ نظراً لأن الجدول المفصل حسب التصنيف الجديد لم ينشر في كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧ استخدمنا معطيات العام ٢٠٠٥ .

٥ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٣

٦ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٢٥

٧ التقرير الإحصائي الشهري رقم ١٢/ ٢٠٠٧، يذكر كتاب الإحصاء السنوي أن عدد المهاجرين ١٩ ألفا، والواقع أن ٦ آلاف وصلوا إلى البلاد سابقاً ولكنهم تحولوا فقط هذا العام إلى "قادمين جدد" حسب قانون "العودة" .

٨ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,٢٤

٩ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,٢٢

١٠ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٤

١١ أورباخ جداليا ٢٠٠١، سبق ذكره، ص ١٤

١٢ إليشاع إفرات، "الفقر، الجوع والظلم"، مكتبة المركز التكنولوجي التربوي، ٢٠٠٧

١٣ داني فيلك "إسرائيل موديل ٢٠٠٠ : ما-بعد الفوردية النيو-ليبرالية"، في: حكم رأس المال- إسرائيل في عصر العولمة، تحرير داني فيلك وأوري رام، الكيبوتس الموحد ومعهد فان لير، تل-أبيب ٢٠٠٤ : ص. ٣٤-٥٦

١٤ كيمرلنغ ٢٠٠٤، سبق ذكره، ص. ٣٠١

١٥ نفس المصدر السابق، ص. ٣١٥

١٦ قوس من الآراء: أجندة شرقية للمجتمع الإسرائيلي، تحرير يوسي يونا، يونيت نعمان وديفيد محلب، إصدار كتب نوفمبر، القدس ٢٠٠٧ .

١٧ يئير أطنغر " توجد هنا وسائل فصل"، هآرتس ١٧/ ١/ ٢٠٠٨

١٨ هآرتس ١١/ ٣/ ٢٠٠٧

١٩ يوسي فارطر"العقد الشرقي الذي ولى"، هآرتس ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٧

٢٠ هآرتس ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٥

٢١ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٧، جدول ٢,٢٤

٢٢ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٦، جدول ٢,٢٣

٢٣ هآرتس ٣٠/ ٠٥/ ٢٠٠٦

٢٤ هآرتس ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٦

٢٥ معاريف ٣/ ٩/ ٢٠٠٧

٢٦ ١٩٨٠ ،

٢٧ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٧، جدول ٤,٤ و ٤,٨

٢٨ نفس المصدر السابق جدول ٢,١ و ٢,٧

٢٩ أنماط المجتمع في إسرائيل: توجهات التلاحم والانقسام، ، الجامعة المفتوحة، تل-أبيب ١٩٩٣ : ص. ٤٣-٤٦

٣٠ إسرائيل: مجتمع متعدد الثقافات، ١٩٩٨، سبق ذكره، ص ٣٤

٣١ ليساك ٢٠٠١ سبق ذكره، ص ٢٥٧

٣٢ ليشيم، إليعازار ، "مواقف الإسرائيليين نحو مهاجري سنوات التسعين"، الضمان الاجتماعي، عدد ٤٠ ،١٩٩٣"

٣٣ ليلي غليلي، "يسيرون في الخط المركزي"، هآرتس ١/ ١/ ٢٠٠٨

٣٤ هآرتس ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٧

٣٥ هآرتس ٩/ ٩/ ٢٠٠٧

٣٦ هآرتس ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦

٣٧ هآرتس ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦

٣٨ روز، أهارون "ما لهم ولهذه المشكلة" هآرتس ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦

٣٩ المصدر السابق، ص ١٦

٤٠ ذي ماركر ١٢/ ١٠/ ٠٧

٤١ ذي ماركر ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧
٤٢ يئير أطينغر، "الحريديم مختلفون: الاحتجاج أم التجاهل"، هآرتس ١٩/ ٦/ ٢٠٠٧
٤٣ بدأت في السنوات الأخيرة تنشر أدبيات إعلامية وأكاديمية تشير إلى خطر انخراط غير اليهود في المجتمع الإسرائيلي. أنظر آشر كوهين، "انصهار إسرائيلي- انصهار غير اليهود في المجتمع اليهودي الإسرائيلي ومضاعفاته على الهوية الجماعية"، جامعة بار إيلان، مركز رفوفورط، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.
٤٤ ماركر ٢١/ ١/ ٢٠٠٨- الإحصاء المركزي- بيان للصحافة
٤٥ ماركر ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧
٤٦ مؤسسة التأمين الوطني "مؤشرات الفقر والفجوات في الدخل ٢٠٠٦- نتائج رئيسية"، رقم ٨/ ٢٠٠٧، ص ٥
٤٧ زئيف روزنهاك، "أزمة دولة الرفاه الإسرائيلية والعولمة: خطوط لتحليل مقارن"، في: الدولة والمجتمع المحلي، تحرير موشيه نأور، ماجنس- الجتمعة العبرية، القدس ٢٠٠٤ :٤٦-٥٤، ص. ٥١
٤٨ دورون، أبراهام "التقرير السنوي عن الفقر في إسرائيل: وسائل الإعلام وردود الفعل في النظام السياسي"، في حكم رأس المال، سبق ذكره، ص. ١٣١-١٦٣.
٤٩ كوب، يعقوب (محرر) "تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية ٢٠٠٢"، مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، القدس ٢٠٠٢"، ص ٥٢
٥٠ كوب، يعقوب (محرر) "تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية ٢٠٠٧"، مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، القدس ٢٠٠٧، ص ٨
٥١ المصدر السابق ١٥
٥٢ ذي ماركر ١٨/ ٩/ ٠٧
٥٣ أور كيشيت، "قطاع التعليم العام: بين الخصخصة والانحلال"، هآرتس ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٧
٥٤ ماركر ١٨/ ٩/ ٠٧
٥٥ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل- حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع ٢٠٠٧، كانون الأول ٢٠٠٧: ص ٨
٥٦ ذي ماركر ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٧
٥٧ ynet ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧
٥٨ مكتب الإحصاء المركزي، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢, ٢٨
٥٩ واي نت ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦
٦٠ أخبار الشرطة، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٨
٦١ روتي سيناي، هآرتس ١٩/ ٩/ ٢٠٠٧
٦٢ موقع شرطة إسرائيل
٦٣ موقع منظمة كيكيت أورت
٦٤ هآرتس ٣١/ ٧/ ٢٠٠٧
٦٥ هآرتس ١/ ٨/ ٢٠٠٧
٦٦ هآرتس ٢/ ٧/ ٢٠٠٧
٦٧ مقياس الديمقراطية الإسرائيلي ٢٠٠٧: التضامن في مجتمع مشروخ، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس ٢٠٠٧
٦٨ هآرتس ١٣/ ٧/ ٢٠٠٧
٦٩ روتي سيناي "هل ثمة متطوعين؟"، هآرتس ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٧
٧٠ ذي ماركر ٢١/ ١/ ٢٠٠٨ من مؤتمر هرتسليا
٧١ مكتب رئيس الحكومة، المجلس القومي للاقتصاد (٢٠٠٧) "أجندة اقتصادية- اجتماعية لإسرائيل ٢٠٠٨-٢٠١٠".